مؤتمر العمل الدولي

التوصية ٧٣ Recommendation 73

توصية بشأن تخطيط الأشغال العامة على المستوى الوطني

إن المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية ،

وقد دعاه مجلس ادارة مكتب العمل الدولي الى الاجتماع في فيلادلفيا ، حيث عقد دورته السادسة والعشرين في ٢٠ نيسان/أبريل ١٩٤٤ ،

وإذ قرر اعتماد بعض المقترحات المتعلقة بتخطيط الأشغال العامة على المستوى الوطني ، والمتضمنة في البند الثالث من جدول أعمال هذه الدورة ،

وإذ قرر أن تأخذ هذه المقترحات شكل توصية ،

يعتمد في هذا اليوم الثاني عشر من أيار/ مايو عام أربع وأربعين وتسعمائة وألف التوصية التالية التي ستسمى توصية الأشغال العامة (التخطيط على المستوى الوطني) ، ١٩٤٤ :

لما كانت توصية الأشغال العامة (التخطيط على المستوى الوطني) ، ١٩٣٧ ، توصي بتوقيت جميع الأشغال التي تنفذها أو تمولها السلطات العامة بحيث تحد بقدر الامكان من التقلبات الاقتصادية ، كما توصي باياء عناية خاصة للجوء الى القروض في فترات الانكماش لتمويل الأشغال التي من شأنها حفز الانتعاش الاقتصادي ، ولتطبيق سياسة نقدية تسمح بتوسيع نطاق الائتمان اللازم لتعجيل مثل هذه الأشغال وتكفل أدنى سعر ممكن للفوائد على القروض ،

ولما كانت السلطات العامة ستواجه ، عند انتهاء الحرب الضرورة الملحة لاصلاح الأضرار الناجمة عن الحرب ، وترميم أو استبدال المرافق العامة القائمة ، واتاحة مرافق وخدمات عامة جديدة ،

ولما كانت الأشغال العامة تشكل عنصرا هاما في الحياة الاقتصادية لجميع الأمم ، ولما كانت برامج الأشغال العامة وسيلة هامة تسمح برفع مستويات الانتاجية وتحسين مستويات معيشة جميع الشعوب ،

ولما كان من المهم ، في فترة الانتقال من الحرب الى السلم ، أن تنسق الأنشطة العامة والخاصة لضمان استغلال الموارد البشرية والمادية السريع والمنتظم ، تجنبا لعدم انتظام على المواد وصعوبات الامداد بالنسبة للمقاولين ، من ناحية ، وتجنبا ، لعدم كفاية الطلب عليها ، من ناحية أخرى ،

يوصي المؤتمر الدول أعضاء المنظمة بتطبيق المباديء العامة التالية وأن تبلغ مكتب العمل الدولي ، بناء على طلب مجلس الادارة ، بالتدابير التي تتخذ لانفاذ هذه المباديء.

١ ـ ينبغي لكل دولة عضو أن تضع برنامجا انمائيا طويل الأجل يمكن أن يعجل أو يبطأ تنفيذه وفقا لوضع العمالة في أرجاء البلد المختلفة.

٢ ـ ينبغي إيلاء عناية خاصة لأهمية توقيت تنفيذ الأشغال وطلب الامدادات ، وذلك بحيث يحد من الطلب على الأيدي العاملة في الوقت الذي توجد به بالفعل عمالة كاملة وزيادة هذا الطلب في أوقات البطالة.

٣ ـ عند تطبيق هذه السياسة ، لا يراعى وضع العمالة في البلد بأسره فحسب ، بل أيضا الوضع في كل منطقة وكذلك أنواع المهارات المتوفرة في المنطقة المعنية.

٤ ـ ينبغي للسلطات المركزية أن تطلع السلطات المحلية والسلطات الأخرى المسئولة عن وضع خطط العمالة ، بأسرع ما يمكن ، على مدى المعونة المالية التي ستصلها ، لكي تتمكن السلطات المحلية والادارات التقنية من الشروع ، دون تأخير ، في اعداد الخطط واتخاذ الاستعدادات العملية التي تمكن من استيعاب أعداد كبيرة من الجنود المسرحين فور توفرهم.